

# غرفة تجارة عمان

إدارة الدراسات والتدريب  
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

## واقع قطاع تجارة الكهرباء والإلكترونيات في الأردن

"دراسة ميدانية"

آب / 2004

## الفهرس

- 3.....المقدمة ●
- 4.....أهداف الدراسة ●
- 5.....منهجية العمل ●
- 6.....نتائج إجتماع المجموعة التشاورية (Focus Group) ●
- 8.....تحليل إجابات الإستبانات ●
- التوصيات ●  
المقترحة ●
- 18.....والإستراتيجيات

## مقدمة :

يحتل قطاع تجارة الكهربيائيات والالكترونيات أهمية خاصة في النشاط الاقتصادي في المملكة بشكل عام والتجاري على وجه الخصوص، ويلعب دوراً مؤثراً في تلبية وتوفير الاحتياجات المتزايدة من المنتجات الكهربيائية والالكترونية لكافة فئات وشرائح المجتمع0

وتتبع أهمية هذا القطاع من طبيعة المواد والمنتجات التي يتعامل بها والتي تعتبر من السلع الاستهلاكية الهامة والضرورية في المجتمع الأردني، حيث بلغت قيمة مستوردات هذه القطاع خلال عام 2003 نحو (229ر6) مليون دينار0 ويبلغ عدد الشركات المسجلة في كافة الدرجات المعتمدة لدى غرفة تجارة عمان والعاملة في هذا القطاع (1776) شركة ومؤسسة، ويعمل في قطاع الكهربيائيات والالكترونيات حوالي (15) ألف عامل بشقيه التجاري والصناعي0

وانسجاماً مع توجهات غرفة تجارة عمان وسعيها الى التعرف على القضايا والمشاكل والعقبات التي تواجه القطاعات التجارية والخدمية المنضوية تحت مظلتها، وبناءً على مقترح مقدم من وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية في ادارة الدراسات والتدريب، فقد تم ادراج هذه الدراسة ضمن خطة وحدة الدراسات للعام 2004 ، كما سيتم تقديم هذه الدراسة إلى مبادرة "الأردن - رؤية 2020" مساهمة من الغرفة في إعداد الدراسات القطاعية ضمن الخطة التنفيذية للمبادرة0

وقد استندت هذه الدراسة الى نتائج الاستبانة التي تم توزيعها ميدانياً على عدد من الشركات التجارية العاملة في نفس القطاع، بالإضافة الى الاستبانات التي تم ارسالها بواسطة الناسوخ (الفاكس) حيث بلغ عددها (600) استبانة، وكذلك اعتمدت على نتائج اجتماع المجموعة التشاورية (Focus Group) التي حضرها ممثلون عن مجموعة من الشركات العاملة في هذا القطاع0

ويسر فريق الدراسة أن يتوجه بالشكر والتقدير الى جميع الشركات والمؤسسات التجارية التي تعاونت معه من خلال تعبئة الاستبانة، وتقديم المعلومات اللازمة، وللشركات التي حضرت اجتماع مجموعة التركيز والتي ساعدت في انجاز هذه الدراسة0

## الأهداف :

تهدف الدراسة الى التعرف على القضايا والمشاكل والعقبات التي تواجه الشركات العاملة في تجارة الكهربائيات والالكترونيات، وذلك استناداً الى أهمية هذا القطاع في التجارة الداخلية والخارجية، حيث تضمنت الاستبانة الموزعة مجموعة من الاسئلة حول مواضيع مختلفة ذات صلة بالدراسة وهي كالتالي:

- أعداد العاملين في الشركات حسب الجنس ومستوى المهارة
- التوقعات المستقبلية للسوق المحلي خلال السنوات العشر القادمة
- مدى استيعاب السوق الأردني للمنتجات الكهربية والالكترونية
- اهتمام الشركات بالبحث عن اسواق خارجية
- مدى استخدام الاتفاقيات الدولية في التصدير للخارج
- مدى سهولة اجراءات التصدير
- مدى توفر برامج تدريبية مهنية للعاملين في الشركات
- القوانين والتشريعات وأية أمور أخرى تؤثر على عمل الشركات ونموها

## منهجية العمل :

قام فريق الدراسة المكون من مدير ادارة الدراسات والتدريب ورئيس وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية وباحثين اقتصاديين وموظفي الوحدة بتحديد مراحل العمل وتوزيع المهام خلال مده الدراسة 0

بدأ الفريق عمله مع بداية شهر شباط 2004 ، حيث قام موظفو الوحدة بتوزيع استبانة بشكل عشوائي أعدت خصيصا لتناسب مع اهداف الدراسة 000 وفيما يلي منهجية العمل التي اتبعها الفريق :

### اولا : طرق جمع المعلومات :

1- **الزيارات الميدانية** : تم تكليف أحد اعضاء الفريق من الباحثين الاقتصاديين بتوزيع الاستبانة ميدانيا على عدد كبير من الشركات والمؤسسات التجارية المسجلة في غرفة تجارة عمان من مختلف الدرجات والعاملة في مجال الكهرباء والالكترونيات في مناطق عمان المختلفة ، حيث استغرقت عملية التوزيع ( 30 ) يوما تم خلالها توزيع (100) استبانة استرد منها (70) استبانة 0

2- **التوزيع من خلال ( الفاكس )** : تم تكليف عدد من موظفي الوحدة بتوزيع خمسمائه استبانة على الشركات والمؤسسات التجارية المسجلة في الغرفة ، والاتصال بها هاتفيا لغايات التأكد من تسلم الاستبانات وتعبئتها ، وقد استرد منها ( 30 ) استبانة فقط 0

3- تمت استعادة الاستبانات المعبأة اما بالتسليم المباشر ، او عن طريق الفاكس 0

### 4- **المجموعه التشاورية ( Focus Group )** :

دعت إدارة الدراسات والتدريب عددا من التجار العاملين في قطاع الكهرباء والالكترونيات بتاريخ 2004/2/24 في مبنى غرفة تجارة عمان، حيث تمت مناقشة مجموعة من القضايا والمشاكل المختلفة التي تؤثر على عمل نشاطات القطاع ، وتم اعداد ملخص لأهم النتائج التي تمخضت عن الاجتماع 0

### ثانيا : تحليل المعلومات :

بعد الانتهاء من توزيع الاستبانات وعقد الاجتماع مع مجموعة من التجار ، تم جمع المعلومات، وتدقيق الاستبانات المعبأة ، وادخالها في الحاسوب الآلي، حيث جرى تبويبها وتصنيفها وإعداد الجداول اللازمة لعملية التحليل، التي تمت بما يتناسب وأهداف الدراسة 0

## نتائج إجتماع المجموعة التشاورية (Focus Group)

في إطار الخطوات التي قامت بها الغرفة لجمع المعلومات والبيانات حول قطاع الكهرباء والالكترونيات ، والمعوقات التي تعترض نموه ، والرقي به إلى المستوى المنشود ، فقد تم عقد إجتماع لمجموعة مكونة من ثمانية تجار من مختلف الفئات والدرجات ، ممن يتعاملون بهذه التجارة ، وكانت خلاصته كما يلي:

### العقبات المتعلقة بالعرض والطلب في القطاع:

- ضعف مستوى دخل المستهلكين0
- تعدد الضرائب وارتفاع قيمتها0
- ارتفاع كلف السلع المستوردة بسبب تذبذب اسعار صرف العملات0
- ارتفاع كلف التسهيلات الإئتمانية (اسعار الفائدة)0
- التأثير السلبي للسوق نتيجة السلع المهربة0
- صغر حجم السوق0
- عدم وجود آلية لتنظيم منح التراخيص الجديدة ، خاصة في ظل كثرة المحلات الموجودة0

### العقبات التي تعيق العمل في القطاع:

- عدم ثبات القوانين والأنظمة0
- تركيز القطاع العام على فرض المخالفات واستيفاء الغرامات ، وضعف دوره الإرشادي0
- عدم وجود تعاون وتنسيق ما بين القطاعين العام والخاص قبل اتخاذ اي قرار اقتصادي0
- التعقيدات التي يفرضها (برنامج ضمان) للمواصفات وزيادة الأعباء المالية المترتبة على المستوردين0
- تعدد وازدواجية الجهات الرقابية0
- عدم التنسيق بين هيئة تنظيم الاتصالات والشركات العاملة في هذا القطاع0

## المتطلبات الراهنة لعمليات البحث والتطوير في هذا القطاع من حيث الانتاج والتسويق وخدمات الزبائن:

- التأكيد على أهمية توفير المعلومات والاحصائيات اللازمة حول هذا القطاع من قبل الجهات الرسمية المعنية لإجراء الدراسات والبحوث التي من شأنها رفع سوية القطاع0
- رفع مستوى التعليم والإعداد المهني للعاملين في القطاع0

## تقييم العلاقات الحالية للمجتمع التعليمي مع القطاع:

- لا توجد حالياً أية علاقة للمجتمع التعليمي (الأكاديمي) مع قطاع الكهربائيات والالكترونيات بشكل خاص ، ومعظم القطاعات الاقتصادية على وجه العموم0
- ضرورة توعية الطلاب في الجامعات والكليات لتنويع اختصاصاتهم المهنية0
- يتوجب على الجامعات والكليات تشجيع الأبحاث الميدانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة0

## المشاكل التي تواجه القطاع بخصوص النقل:

- ارتفاع تكاليف النقل الداخلي الناجم عن اسلوب النقل الموحد (نظام الدور في العقبية)0
- عدم السماح لأصحاب البضائع باختيار الناقل0
- عدم وجود ضمانات مناسبة وتأمين ضد الاضرار التي يمكن أن تلحق بالبضائع في حالة تعرض الشاحنات للحوادث المختلفة0

## الاجراءات التي يمكن للحكومة اتخاذها لدعم هذا القطاع:

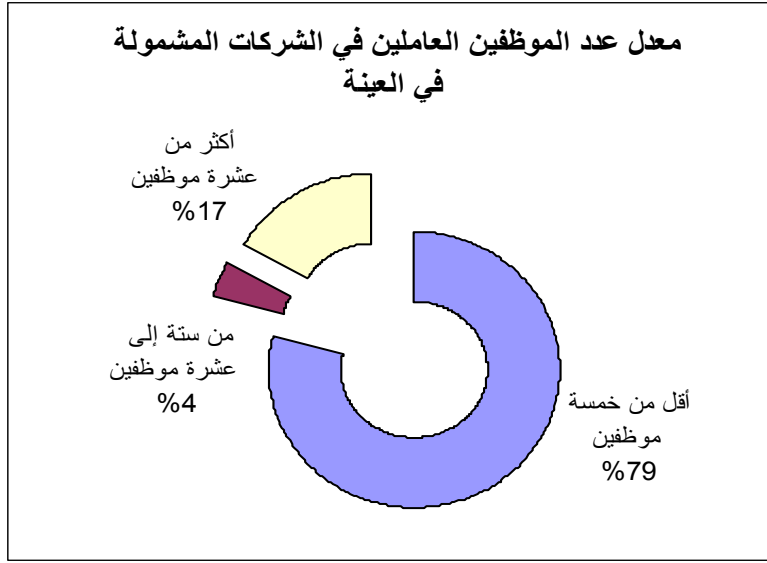
- تعديل قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين ، بما يضمن حماية الوكلاء من دخول السلع المقلدة والمزورة0
- تعديل قانون المالكين والمستأجرين ، بما يضمن المحافظة على حقوق المستثمرين0
- تعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية والتنسيق والتشاور بين القطاعين العام والخاص قبل اتخاذ اي قرار اقتصادي يمكن ان يتأثر به القطاع الخاص0

## تحليل إجابات الاستبانات

### ● معدل عدد الموظفين العاملين في الشركات المشمولة في العينة:

بلغت نسبة الشركات التي تضم أقل من خمسة موظفين (79%) ، والشركات التي يعمل لديها من ستة إلى عشرة موظفين (4%) فقط، أما الشركات التي يعمل لديها أكثر من عشرة موظفين فقد شكلت ما نسبته (17%) من مجموع الشركات المشمولة في العينة0

وبالرغم من تعدد أنواع الشركات التي قامت بتعبئة الاستبانات ، من حيث كونها فردية أو غير ذلك ، إلا أن النسبة الكبرى منها (كما هو واضح أعلاه) لا توظف أكثر من خمسة موظفين - وفي أغلب الحالات لا يتجاوز عدد الموظفين أكثر من إثنين فقط - وعادة ما يكون صاحب المؤسسة أو المحل هو أحد هؤلاء الموظفين0

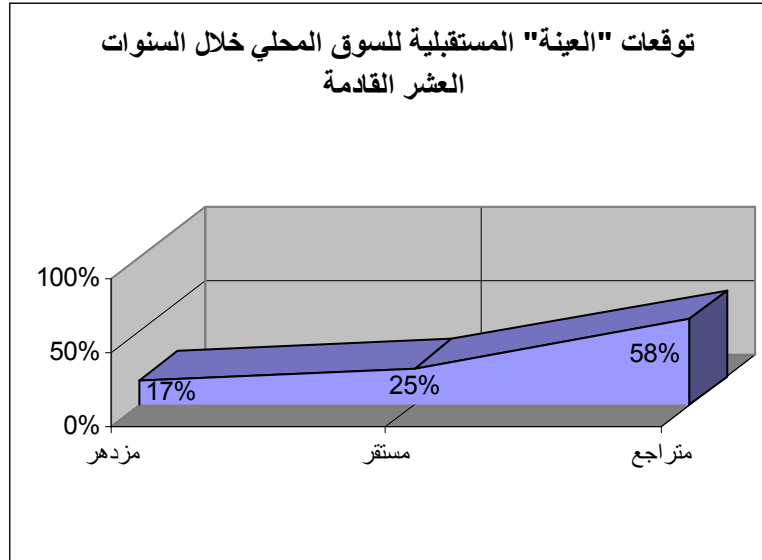


### ● التوقعات المستقبلية للسوق المحلي خلال السنوات العشر القادمة:

نظراً لعدم وضوح الرؤى المستقبلية لقطاع تجارة الكهرباء والإلكترونيات بشكل متكامل ، فإن معظم تجار هذا القطاع لم يكونوا متفائلين بالمستقبل المتوقع لتجارتهم ، حيث توقعت نسبة (58%) منهم حدوث تراجع خلال السنوات العشر المقبلة ، في حين توقعت نسبة (25%) منهم أن مستقبل هذا القطاع سيكون مستقراً خلال السنوات القادمة ، أما باقي الشركات المشمولة بالعينة والبالغ نسبتها (17%) فقد توقعت إزدهار تجارتها خلال السنوات العشر المقبلة0



تأتي النظرة التشاؤمية للتجار الذين توقعوا تراجعاً في أداء هذا القطاع خلال السنوات القادمة ، إنطلاقاً من الوضع الحرج والركود الذي تعيشه الأسواق حالياً، حيث إتسم وضع السوق خلال السنوات الأخيرة بالتراجع المستمر مما أدى إلى عدم التفاؤل بمستقبل القطاع للسنوات المقبلة ، وبالرغم من ذلك فإن هنالك نسبة جيدة من تجار القطاع بلغت (25%) تتوقع أن يكون وضع السوق المحلي مستقراً نوعاً ما ، وكذلك هنالك نسبة لا بأس بها من التجار (17%) تتوقع مستقبلاً مزدهراً لسوق تجارة الكهرباء والإلكترونيات في المملكة ، وهنالك أمل بأن هذه النسبة المتواضعة من تجار القطاع - الذين يتوقعون مستقبلاً مزدهراً- سيمثلون حافزاً لباقي التجار للعمل نحو تطوير قطاعهم والإرتقاء به إلى المستوى المنشود بالتعاون مع الجهات العامة والخاصة ذات العلاقة(0)

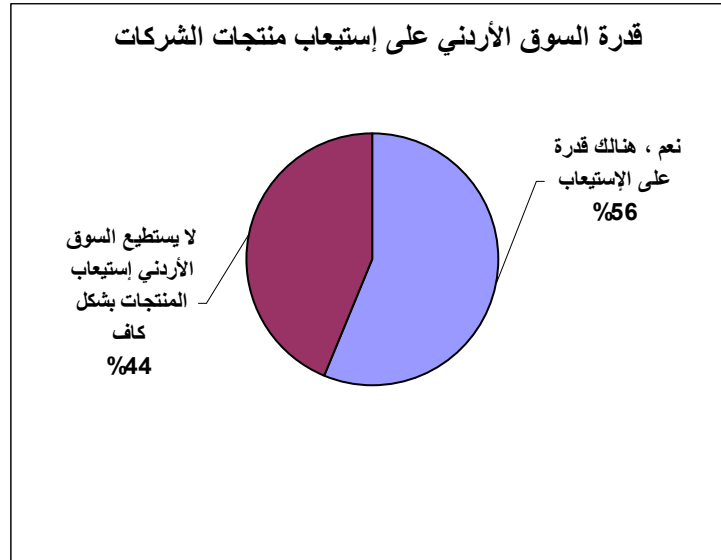


### قدرة السوق الأردني على إستيعاب منتجات الشركات:

أكدت مجموعة كبيرة من الشركات المشمولة بالعينة وصلت نسبتها إلى (56%) ، أن السوق المحلي يمتلك القدرة لإستيعاب منتجات هذه الشركات ، في حين أن نسبة (44%) من الشركات لا ترى أن السوق المحلي قادر على إستيعاب منتجاتها بشكل كامل(0)

من الطبيعي أن معظم الشركات العاملة في المملكة لديها الفكرة الكاملة حول محدودية السوق الأردني وصغر حجمه ، وبالتالي فإن التاجر الحكيم عليه أن يتكيف مع حجم السوق الذي يعمل به ، وأن يكون نشاطه ضمن الحدود الممكنة - إذا لم يكن قادراً على توسيع حجم السوق بالشكل الذي يراه مناسباً ، ولاشك أن التاجر دائماً يطمح لزيادة حجم نشاطه ، إلا أنه لا يمكن الإعتماد على الغير

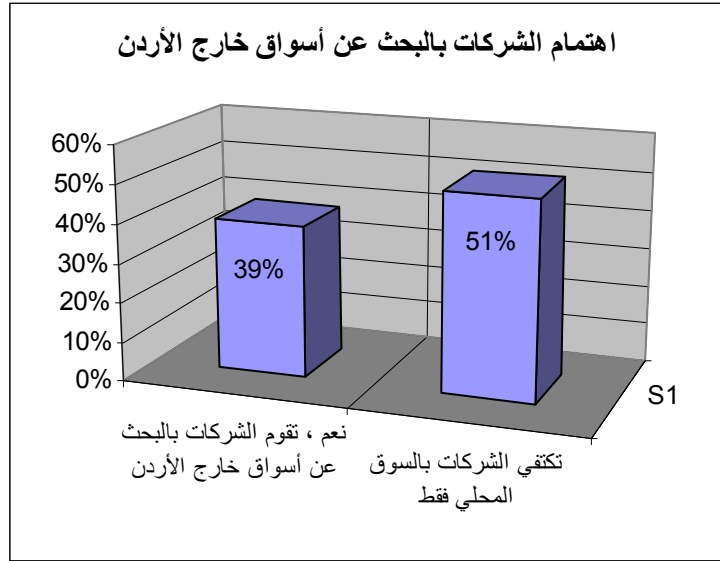
والإنتظار لإتخاذ خطوات ملموسة من قبل جهات معينة لتطوير أي قطاع من القطاعات الإقتصادية في المملكة ، وعليه فأن على التاجر العمل بجد لتوسيع نطاق أعماله من خلال الوسائل التسويقية الحديثة في حين تقوم الجهات الرسمية المعنية بتهيئة الظروف المناسبة لتطور هذا القطاع ورسم إستراتيجياته المستقبلية0



### قيام الشركات بالبحث عن أسواق خارج الأردن:

إن العينة المشمولة من الشركات هي شركات تجارية تقوم عادة بالإستيراد من بلدان أجنبية لتزويد السوق المحلي بالسلع التي تفتقر إليها الصناعات المحلية أو التي تنافسها في الجودة والسعر ، وبالتالي فأن هدفها هو الإستيراد للبيع داخل السوق المحلي ، بعكس الشركات الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على التصدير إلى الأسواق الخارجية0

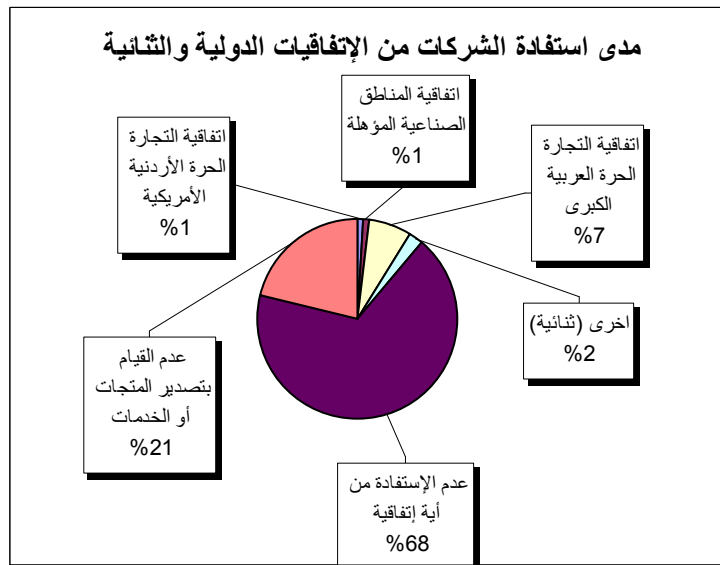
وبذلك كانت نسبة الشركات التي تبحث عن أسواق خارجية (39%) فقط، وهي على الأغلب الشركات المهتمة بإعادة التصدير من خلال المناطق الحرة ، أما الشركات التي لا تبحث عن أسواق لها خارج الأردن فقد بلغت نسبتها (51%)0 وكما ذكرنا سابقا فان هذه الشركات تعتمد بشكل أساسي على الإستيراد لرفد السوق المحلي ، أو الشراء من تجار الجملة حسب حاجة السوق ومن ثم البيع المباشر للمستهلكين0



### مدى إستفادة الشركات من الإتفاقيات الدولية والثنائية:

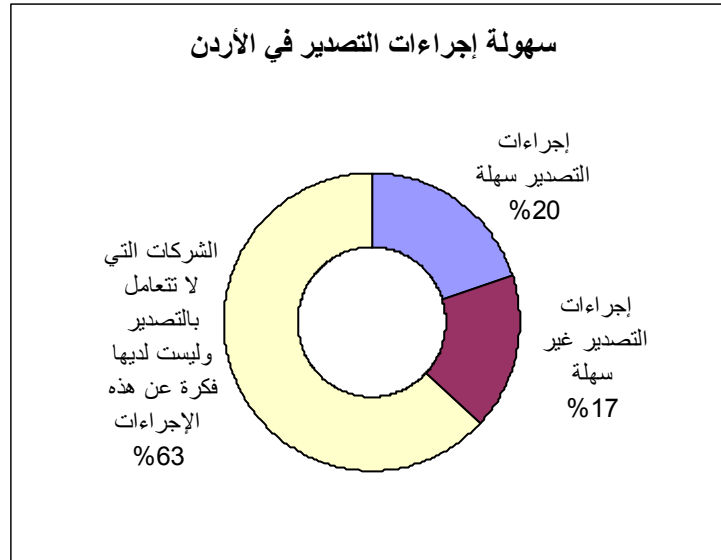
بالرغم من إنضمام المملكة للعديد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية ، إلا أن الأغلبية العظمى من الشركات المشمولة في العينة لا تستفيد من هذه الإتفاقيات، والتبرير المنطقي لتدني مستوى الإستفادة منها ينحصر في سبب واحد هو إعتقاد التجار بشكل كبير على الشراء المحلي من تجار الجملة (تجارة داخلية) ، وبالتالي فإن إستخدام هذه الإتفاقيات يكون من قبل المستوردين فقط، والذين يشكلون نسبة متواضعة من إجمالي الشركات التي تتعامل بتجارة الكهربائيات والإلكترونيات)

وقد بلغت نسبة التجار الذين يستفيدون من إتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية ، وإتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (1%) لكل منهما ، و (7%) من إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ، و (2%) من الإتفاقيات الثنائية (البروتوكولات)



## • سهولة إجراءات التصدير في الأردن:

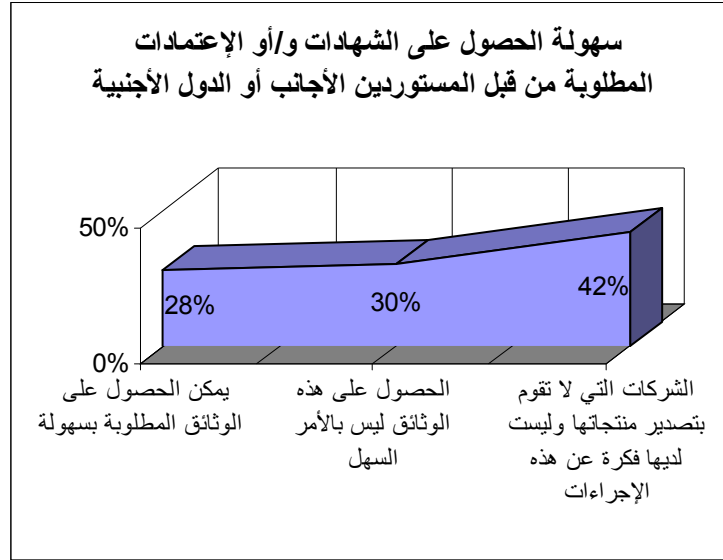
نظراً لكون الغالبية من التجار المشمولين في العينة لا يصدرون منتجاتهم أو خدماتهم خارج الأردن ، فإن (63%) منهم ليست لديهم فكرة عن الإجراءات المتبعة للتصدير خارج المملكة ، في حين يؤكد (20%) منهم أن إجراءات التصدير سهلة وغير معقدة ، أما النسبة المتبقية والبالغة (17%) فأنهم يعتبرون هذه الإجراءات صعبة وبحاجة لمزيد من الشفافية والتبسيط0 وبشكل عام فإن إجراءات التصدير سواء كانت معقدة أم سهلة ، لا تشكل عائقاً رئيساً أمام الصادرات ، حيث يمكن التكيف مع هذه الإجراءات وتطبيقها في سبيل الدخول إلى الأسواق الخارجية0 و في كل الأحوال فإن الجهات المعنية مطالبة دائماً بتبسيط وتسهيل الإجراءات بشكل يتناسب مع المستجدات الدولية0



## • سهولة الحصول على الشهادات و/أو الإعتمادات المطلوبة من قبل المستوردين الأجانب أو الدول الأجنبية:

كما ذكرنا سالفاً ، فإن نسبة كبيرة من التجار الذين يتعاملون بتجارة الكهربائيات والإلكترونيات لا يقومون بتصدير منتجاتهم ، وإنما يعتمدون بشكل كبير على الإستيراد ، وبذلك فإن ما نسبته (42%) من العينة المشمولة من التجار ليست لديهم فكرة عن سهولة أو صعوبة الحصول على هذه الوثائق ، إلا أن (30%) منهم يعتقدون أن الحصول على هذه الوثائق لتزويدها للجهات الأجنبية يعتبر أمراً غير سهل ، أما النسبة المتبقية منهم والبالغة (28%) فأنهم يرون أن الحصول على الوثائق يعتبر أمراً سهلاً ويمكن تلبيةه ببساطة0 وللعلم فإن هذه الوثائق عادة ما تنحصر في شهادات المنشأ وشهادات الجودة وتصديقها من الجهات المعتمدة محلياً ، وبالتالي فإن أمر الحصول عليها لا يمكن إعتباره

عائقاً أمام الصادرات الخارجية خاصة إذا كانت هذه السلع مطابقة للمواصفات الدولية المعمول بها في بلد المقصد0

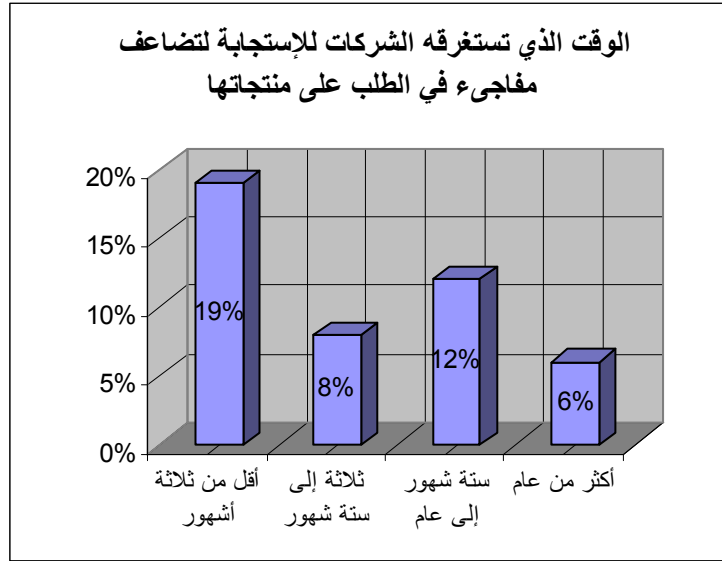


### ● الوقت الذي تستغرقه الشركات للإستجابة لتضاعف مفاجيء في الطلب على منتجاتها:

لا شك أن الوقت الذي تحتاجه الشركات للإستجابة لأي تضاعف مفاجيء في الطلب على منتجاتها يعتمد بشكل كبير على حجمها ، وعلى مدى قدرتها ونفوذها في السوق المحلي أو الخارجي لتوفير أية كمية من منتجاتها لتلبية تضاعف الطلب عليها ضمن وقت معقول يضمن الإستفادة من إزدياد الطلب بشكل تنافسي عادل0

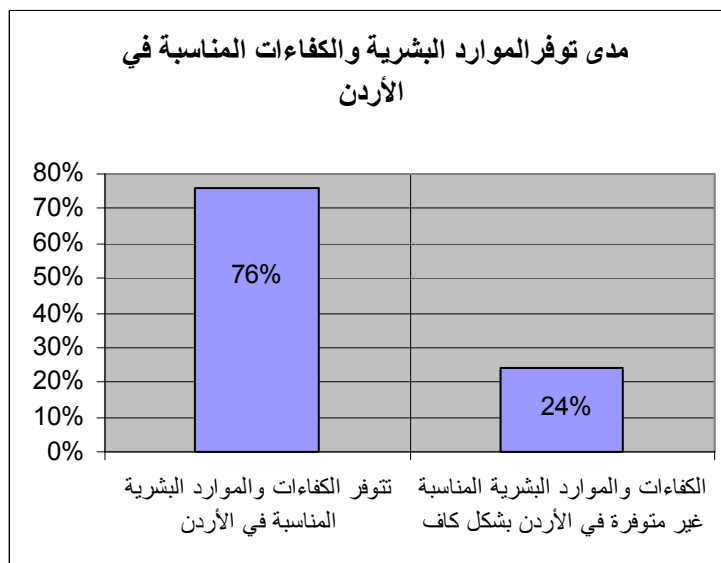
فقد أكدت ما نسبته (19%) من الشركات أنها قادرة على الإستجابة لتضاعف الطلب على منتجاتها خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور – وعادة ما يكون هذا النوع من الشركات كبير الحجم ويتمتع بنفوذ تجاري واسع محلياً وخارجياً وتعتمد سياساته الإستراتيجية على تخزين كميات معقولة من المنتجات للإستجابة لأي إزدياد مفاجيء في الطلب عليها0

أما الشركات التي تحتاج إلى وقت يتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة شهور فإن نسبتها تقريباً (8%) وهي على الأغلب من الشركات متوسطة الحجم ، وبخصوص الشركات التي تستغرق فترة ستة شهور إلى عام للإستجابة لتضاعف الطلب فإن نسبتها تقدر ب (12%) ، وأخيراً فإن هنالك ما نسبته (6%) من الشركات التي تحتاج لإكثر من عام للإستجابة لتضاعف الطلب على منتجاتها – وهذه الفئة من الشركات تعتبر صغيرة الحجم – وعادة ما تكون من محال بيع التجزئة- المنتشرة في مختلف مناطق المملكة والتي تعتمد على البيع والشراء اليومي أو الإسبوعي0



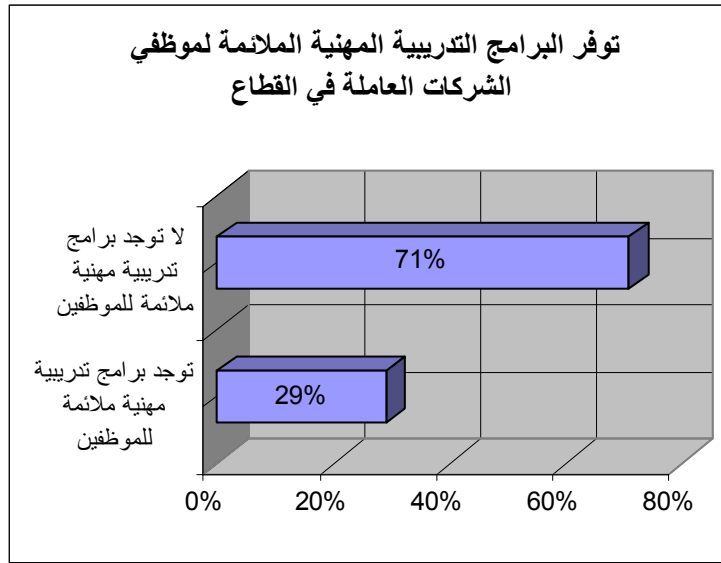
### مدى توفر الموارد البشرية والكفاءات المناسبة داخل الأردن:

لا شك أن الكفاءات البشرية في مختلف الحقول تعتبر متوفرة بشكل كبير في المملكة (بالرغم من الحاجة المستمرة للتأهيل والتدريب) ، وقد تم التأكيد على توفر هذه الكفاءات والخبرات من خلال النسبة العالية من عينة الشركات والبالغة (76%) التي رأت توفر المهارات والموارد البشرية المحلية ، في حين لا تعتقد نسبة (24%) من الشركات بتوفر الكفاءات البشرية بشكل كامل في الأردن ، وهي في الغالب من التجار أو الصناعيين الذين يقومون بتصنيع او ادخال بعض التعديلات على الأجهزة الكهربائية سعياً لتصديرها أو إعادة تصديرها ، مما يتطلب كفاءات أجنبية لديها إلمام بتصنيع الأدوات الكهربائية والإلكترونية)



## توفر البرامج التدريبية المهنية الملائمة لموظفي الشركات العاملة في القطاع:

لا ترى نسبة (71%) من الشركات المشمولة في العينة وجود برامج تدريبية مهنية ملائمة لموظفيها ، حيث تعتمد هذه الفئة من الشركات عادة على التدريب الفردي غير المتخصص لموظفيها ، علماً بوجود العديد من الجهات والمراكز الوطنية المعنية بهذا النوع من التدريب ، منها غرفة تجارة عمان التي تعقد دورتين تدريبيتين مجانيين شهرياً للتجار أعضاء هيئتها العامة في المجالات الإدارية والفنية والمالية والقانونية على أيدي إختصاصيين وأكاديميين مؤهلين0 أما باقي التجار الذين تبلغ نسبتهم (29%) فأهم يعتقدون بوجود هنالك برامج تدريبية ومهنية ملائمة لموظفيهم0

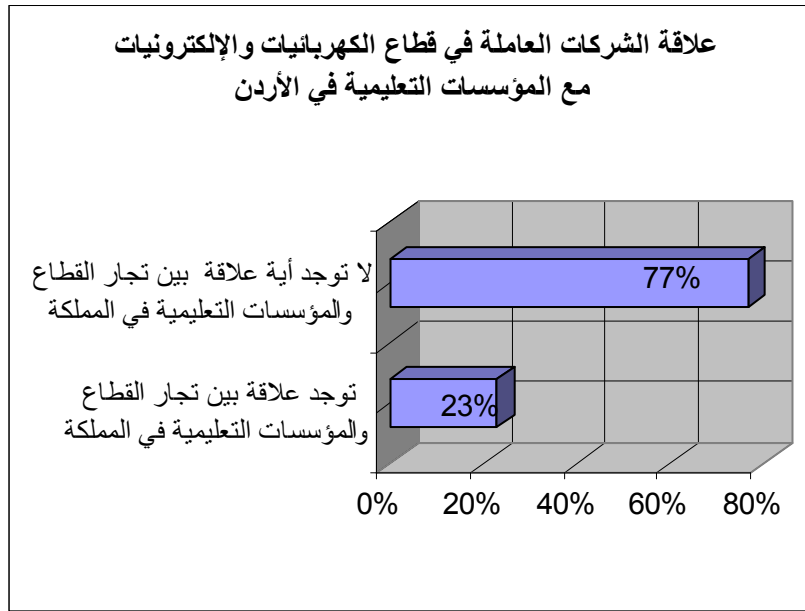


## علاقة الشركات العاملة في قطاع الكهربائيات والإلكترونيات مع المؤسسات التعليمية في المملكة:

بالرغم من الإنتشار الواسع للمؤسسات التعليمية (الأكاديمية) في المملكة ، والوعي الأكاديمي للأفراد وحلقات القطاع الخاص بأهمية العلاقات المتواصلة مع المؤسسات التعليمية ، إلا أن (77%) من إجابات التجار المشمولين في العينة تشير إلى عدم وجود أي نوع من أنواع الإتصال مع هذه المؤسسات ، في حين أن ما نسبته (23%) فقط من هؤلاء التجار لديهم إتصال بشكل أو باخر مع بعض المؤسسات التعليمية0

وقد تم التطرق سابقاً ضمن بند نتائج إجتماع المجموعة التشاورية حول أهمية بناء جسور التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية (الأكاديمية) كالجامعات والكليات ومراكز البحث والتطوير ، حيث أن تعزيز هذه العلاقات سيكون له أكبر الأثر في الإرتقاء بهذا القطاع والوصول به إلى المستوى العالي المنشود ، من حيث إستراتيجيات التسويق له ومعرفة

الإحتياجات الفنية والعلمية التي تؤهله لتبوء مكانة مرموقة مع باقي القطاعات الإقتصادية<sup>0</sup>



### القوانين التي تحد من قدرة الشركات في القطاع على النمو:

ترى معظم الشركات المشمولة في العينة وجود بعض القوانين الإقتصادية التي لها علاقة مباشرة بأعمالها التجارية ، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على قدرة هذه الشركات على النمو وتحد من قدرتها على تحسين أدائها التجاري وتوسع أعمالها، وهذه القوانين هي:

- **قانون الضريبة العامة على المبيعات:** تتركز الشكاوى بخصوص هذا القانون حول عدة أمور أهمها تسارع فرض الضريبة دون منح التجار الوقت الكافي للتكيف معها والإستعداد لإستيفائها وتوريدها ، وعدم التعاون بين موظفي الدائرة والتجار حيث يكون التاجر دائماً في موقف المتهم ، إلى جانب الطرق السلبية التي يتبعها موظفو الدائرة بتفتيش سجلات المبيعات والمشتريات للتجار والتحفظ عليها)
- **قانون ضريبة الدخل:** تتمثل السلبيات التي يراها التجار في تطبيق هذا القانون بعدة أمور أبرزها فرض ما نسبته (2%) على المستوردات لحساب الضريبة عند الإستيراد مما يعني فرض الضريبة دون تحقيق الدخل (الأرباح) وهذا يتعارض مع فلسفة ضريبة الدخل التي يجب أن تفرض على الأرباح بعد تحققها ، وكذلك وجود مبالغة في تقدير وتخمين ضريبة الدخل على التجار الذين لا يمسكون حسابات منتظمة)



- **القوانين المتعلقة بمؤسسة المواصفات والمقاييس (برنامج ضمان):** يشكو التجار من الطرق المتبعة في تنفيذ برنامج شهادات المطابقة في بلد المنشأ (برنامج ضمان / الشركة الفرنسية بيروفيرتاس) ، حيث أدى هذا البرنامج إلى إزدياد كلفة فحص المستوردات بشكل ملحوظ جداً ، إلى جانب التأخير في إنجاز المعاملات ، وعدم توفر مراكز الفحص في جميع بلدان العالم ، علماً بأن مراكز الفحص المحلية (كالجمعية العلمية الملكية) لديها الكفاءات المؤهلة والآلات والأجهزة الحديثة القادرة على فحص معظم المواد والسلع المستوردة ، كما أن برنامج ضمان يفرض فحص العديد من السلع من الماركات الدولية المعروفة التي لا تتطلب الفحص والتي تمتلك شهادات جودة عالمية تؤهلها لدخول جميع بلدان العالم بسهولة ويسر0
- **قانون الجمارك:** يُعتبر تعقيد الإجراءات الجمركية والمبالغة في تخمين أسعار السلع المستوردة من أهم القضايا السلبية التي يراها التجار عائقاً أمام دخول السلع والبضائع للمملكة0
- **القوانين المتعلقة بإجراءات التراخيص:** تتركز شكاوى التجار بهذا الخصوص حول صعوبة إصدار وتجديد التراخيص التجارية والمهنية وإرتفاع رسومها0

### • أبرز الملاحظات والإشكاليات التي وردت بالإستبانات:

- ضعف مستوى الشفافية والتعاون وانعدام الثقة في التعامل بين القطاعين العام والخاص0
- ضعف الكوادر العاملة في دوائر القطاع العام ، مما يتطلب تطويرها وتنميتها بصورة تضمن إنجاز الأعمال الموكولة إليهم بشكل شفاف وعملي بعيداً عن الإجتهاادات الفردية0
- تدني مستوى المرونة والشفافية في تطبيق القوانين والأنظمة ، مما يتطلب تعزيزها ورفع مستواها بشكل يعمل على تحقيق مصالح مختلف الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص على حد سواء0
- التغيير المتسارع والدائم في القوانين والأنظمة ذات الصلة بالنشاط الإقتصادي والإستثمالي في المملكة0
- عدم وجود آليات رقابة مناسبة للحد من دخول السلع المقلدة والمزورة للمملكة0

## التوصيات والإستراتيجيات المقترحة

في ضوء نتائج الإجابات الواردة في الإستبانات وتحليلها ، ونتائج إجتماع المجموعة التشاورية ، يمكن بلورة التوصيات والإستراتيجيات المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تطور قطاع تجارة الكهرباء والإلكترونيات وتحسين أداءه ، والرقي به إلى المستوى المنشود على النحو التالي:

● إعادة النظر بالآليات المتبعة بخصوص برنامج شهادات المطابقة في بلد المنشأ ، والتي تقوم على تنفيذ الشركة الفرنسية (بيروفيرتاس) ، حيث أن التأخير في إنجاز المعاملات للسلع المستوردة وتكرارها في كل شحنة مستوردة ، وإرتفاع تكاليف وأجور فحص السلع ، أصبحت من السمات الأساسية لهذا البرنامج ، وأصبح يشكل عائقاً ملحوظاً أمام إنسياب السلع للمملكة بمختلف أصنافها ، علماً بأن إستمرار العمل بهذا البرنامج بصورته الحالية قد يؤدي إلى إخراج مجموعة كبيرة من صغار المستوردين من السوق، وتكريس حالة من الإحتكار والتمركز ، والمطلوب بهذا الخصوص ما يلي:

- إقتصار تنفيذ هذا البرنامج على السلع التي لا يمكن فحصها في المختبرات الوطنية المتوفرة بالمملكة (كالجمعية العلمية الملكية التي تمتلك مقومات متطورة في فحص معظم السلع)0
- إعادة النظر بالكلف والأجور المفروضة على فحص السلع والحد من المبالغة الملحوظة فيها0
- الإكتفاء بفحص السلع عند دخولها للمرة الأولى فقط ، وعدم تكرار الفحص لكل شحنة مستوردة من نفس المصدر ونفس الصنف0
- زيادة ممثلي الشركة الفرنسية المعتمدين في كافة بلدان العالم ، حيث أن هنالك نقصاً واضحاً في الجهات المعتمدة لفحص السلع خارج المملكة0
- إعتداد شهادات المطابقة والجودة العالمية الممنوحة لبعض السلع المستوردة دون الحاجة لإعادة فحصها ، سواء في بلد المنشأ أو عند دخولها للمملكة0

● بذل مزيد من الجهود لتوعية وإرشاد القطاعات الإقتصادية المختلفة حول الإتفاقيات الدولية والثنائية التي يرتبط بها الأردن ، وحث هذه القطاعات على الإستفادة منها بشتى الوسائل الممكنة ، نظراً لما توفره من تسهيلات وإعفاءات جمركية وغير جمركية0

● تعزيز وتطوير البنى التحتية لنظام التدريب والتأهيل المهني والتقني في المملكة ، وإيلاءه الأهمية المناسبة لضمان توفير الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة بشكل يتناسب مع مراحل الإنفتاح والنمو الإقتصادي وتنوع القطاعات المستثمرة في الأردن0

- ترسيخ مبدأ الشفافية والثقة المتبادلة بين العاملين في القطاعين العام والخاص، والعمل سوياً كفريق متكافئ لتحقيق النمو الإقتصادي المنشود بعيداً عن البيروقراطية والإجتهادات الفردية التي ما تزال تستحوذ على العديد من المرافق الحكومية0
- إشراك الفعاليات الإقتصادية في القطاع الخاص في جميع القرارات الإقتصادية، وتعزيز الآليات المناسبة للتنسيق الثنائي بين القطاعين للخروج بقرارات تحافظ على حقوق مختلف الأطراف المعنية0
- تطوير وتنمية الكفاءات العاملة في دوائر القطاع العام بشكل يتناسب مع المستجدات الإقتصادية الإقليمية والدولية ، وبما يؤهلها للإنسجام مع قنوات الإنفتاح الإقتصادي المحلي والدولي0
- تعزيز مستوى المرونة في تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة بالعمل الإقتصادي ، وتقليص الإجتهادات الفردية في تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع0
- الحد من التغيير المتسارع في القوانين والأنظمة والتعليمات ، والعمل على إقرارها بشكل نهائي يتناسب مع الواقع الفعلي والمستجدات الدولية ، دون إغفال أية ثغرات يمكن أن تؤدي في المستقبل القريب لتعديلها مجدداً ، حيث أن إستقرار القوانين يعتبر من العوامل الرئيسة لجذب الإستثمارات المحلية والدولية0
- وضع آليات عملية مناسبة للرقابة والحد من دخول السلع المقلدة والمزورة إلى المملكة، والتي تؤثر بشكل كبير على أداء التجار الملتزمين بجودة البضائع وتوفير قطع الغيار وخدمات ما بعد البيع0
- العمل على وضع آلية مناسبة لتنظيم منح التراخيص الجديدة ، خاصة في ظل كثرة المحال التي تتعامل بنفس القطاع وبنفس المناطق الجغرافية0
- تفعيل الآليات المتبعة لتحديد إطار عمل القطاع العام في إطار دور رقابي وإرشادي فقط ، وعدم تركيز دوره بشكل دائم على المخالفات فرض الغرامات وإستيفائها0
- تنظيم وإعادة تأهيل الأنظمة المتبعة في تحديد اسعار الفائدة على التسهيلات الإئتمانية ، حيث أن هنالك فرقاً كبيراً بين أسعار الفوائد المستوفاه على هذه التسهيلات وتلك التي يتم منحها على الأموال المودعة لدى البنوك المرخصة0
- الحد من تعدد وإزدواجية الجهات الرقابية على العديد من النشاطات الإقتصادية ، وضرورة العمل على توحيد هذه الجهات في جهة واحدة متخصصة إدارياً وفنياً ، وتابعة لاعلى المستويات الحكومية0
- توفير المعلومات والإحصائيات اللازمة من قبل الجهات الرسمية المعنية بشكل يلبي متطلبات البحث ، على أن تكون هذه الإحصائيات دقيقة لكل صنف ، حيث أن الجهات المعنية تقوم حالياً بوضع معظم السلع التي تندرج تحت نفس التعرفة الجمركية تحت بند إحصائي واحد عند فرض الرسوم

الجمركية حين دخولها للمملكة ، وبالتالي لا تكون هذه الإحصائيات دقيقة عند إستخدامها لغايات البحث والتسويق0

● تعزيز وترسيخ مبدأ التعاون والتنسيق بين المجتمع التعليمي (الأكاديمي) و مختلف القطاعات الإقتصادية ، وتوعية الطلاب في الجامعات والكليات لتنويع إختصاصاتهم المهنية حسب إحتياجات السوق ، إلى جانب ضرورة قيام الجامعات والكليات بتشجيع الأبحاث الميدانية للقطاعات الإقتصادية المختلفة0

● إعادة النظر في نظام الدور الموحد في العقبة ، والسماح للمستورد باختيار الناقل الداخلي من العقبة إلى أية جهة أخرى داخل المملكة ، وزيادة الضمانات المناسبة وتوفير التغطية التأمينية على الاضرار التي يمكن أن تلحق بالبضائع خلال عملية النقل الداخلي0

تمت000